

## التعليق عند الخليل وسيبوه حقيقة والجديد فيه

محمد ابراهيم خليفة الشوشتري  
كلية الآداب - قسم اللغة العربية  
جامعة الشهيد بهشتى - طهران

لا شك أن السؤال عن السبب و تتبع العلة من طبيعة الإنسان المتعلم. ولا شك أن بيان العلة وسيلة تعليمية هامة تعين على الفهم. وتساعد على الإدراك. ولا شك - أيضاً - أن العالم الذي يتصدى لدراسة اللغة، ورصد أساليبها المختلفة، ولهجاتها المتنوعة، واستقراء ما تشابه. وما اتفق منها على أمر أو حكم، وجمعه ووضعه في إطار وقاعدة، تفرض عليه وظيفته أن يكون عمله الوصفي مصحوباً بالتفسير والتعليق والتحليل ولا يجوز له أن يقف متفرجاً مكتوف الأيدي أمام الظواهر اللغوية المختلفة، والأساليب الكلامية المتنوعة مكتفياً بالوصف بلا تحليل وتعليق؛ لأنه قد ثبت عنده بالدليل القاطع أن الحكمة متفشية و منتشرة في جميع أساليب هذه اللغة، بحيث تقف وراء كل تغيير يحصل فيها.

الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللاحقة، فكما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها: إنما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا. ولسبب كذا وكذا، ستحت له، وخطرت بياله. محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فأن سمح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته

إن الخليل بن أحمد الفراهيدي لما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو قال: «إن العرب نطقوا على سجيتها وطبعها، وعرفت موقع كلامها، وقام في عقولها عللها، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام. وقد صحت عنده حكمة بانها. بالخبر

## التعليق عند الخليل وسيبوه حقائقه والجديد فيه

كثيرٌ في كلام العرب، حتى لو قال قائل: هو أكثر كلامهم لم يُعد<sup>(٢١)</sup>.

وتعليلات الخليل وسيبوه مأخوذة من التشبيه الذي يربط فيه الأديب أو الشاعر العربي بوجه شبهٍ يعتقد وجوده بين شيئين. وإن لم يكونا متشابهين من جميع الوجوه. فنجد الشاعر يكتفي بوجه شبهٍ واحد يتّخذه رابطاً وجاماً يُقربُ بين شيئين ليُبين أحدهما بالآخر، أو قل: ليُبين المشبه بالمشبه به؛ فقد شبهَ الشعراَء الانسان بالحيوان، وقالوا: (محمدُ كالأَسْد)، حينما وجدوه متصفًا بالشجاعة التي هي في الأسد أقوى وأظهر، فبيتوا اتصفَ محمد بالشجاعة بحمله على الأسد، وتشبيهه به، وإن لم يُشبِّه من كل وجه. وكذلك شبّهوا الانسان بالجماد، فقالوا: (عليٌ كالبحر) لما رأوه اتصف بما هو أصلٌ عرفاً في البحر، وهو الكرم، فبيتوا اتصفَ علي بالكرم بحمله على البحر، وتشبيهه به، وإن اختلف عنه في بقية الصفات، وكذلك قالوا: (حسينٌ كالقمر). فهذا حال التشبيه في اللغة العربية.

والمهم أن سيبوه استخدم هذا التشبيه في أغلب تعليماته مقتدياً بالعرب، ومذاهبتها في الاستعمالات اللغوية حرصاً منه على عدم الخروج باللغة العربية عن مذاهب أربابها، وعما تعارفوا عليه فيها. وهو في ذلك إنما يحكي منهج أسانته وسلفه من علماء النحو، وهو منهج صائب وموافق.

قال ابن جني مصراًً بهذا: «قالوا للناقة: (جمالية): لأنهم شبّهوها بالجمل في شدته، وعلى خلقه .... وهو كثير. فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابه، حتى عادوا فشبّهوا الجمل بالناقة في ذلك .... وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم؛ فشبّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل: الاترى أن سيبوه أجاز في قوله: (هذا الحسن الوجه) أن يكون الجر في الوجه من موضعين،

بالمعلول فليأت بها»<sup>(٢٢)</sup>.

فإذا كان التعليل وسيلة من وسائل التعليم يساعد على سرعة الفهم والاستيعاب ببيان علة العكس فان العالم في انتخاب العلل المناسبة إنما يعكس مدى نجاحه في عمله.

والحق أن الخليل وسيبوه قد أدى ما عليهم من الوصف والتحليل المدعم بالتعليق أداءً كاملاً ولم يدخلوا جهداً في هذا المجال. فجاء عملهما في الكتاب ناجحاً كل النجاح؛ إذ لم يواجهها ظاهرة لغوية - مطردة كانت أم غير مطردة - إلا وسعها تفسيراً وتحليلاً وتعليقًا. ولقد تركا لنا ثروة علمية ضخمة، وجهوداً عقلية ذكية لا غنى للدارس عنها، تستحق التقدير والاحترام. وهم إن يحكيان ويمثّلان جهود من سبقهما مضافاً إليها ما بذلاه من جهود علمية أثريّاً بها الثقافة الإسلامية العربية.

والمهم أن كتاب سيبوه مليء بتعليق الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية وغيرها. وتتصف هذه التعليلات - كما سنرى ذلك في الأمثلة التي سنوردها - بأنها مستنبطة من الاستعمالات اللغوية والأدبية، وغير خارجة عن أجواء اللغة العربية وطبيعة أربابها. فهي - في مجموعها - تستند إلى الحس اللغوي، والطبع العربي، وبعيدة كل البعد عن الأساليب المنطقية وتعليقاتها، ولا تمت إليها والتي كل ما هو مخالف لطبيعة اللغة العربية، بأدنى صلة.

يدرك على ذلك أن سيبوه كان يعتمد في تعليماته على أساس معينة مستوحاة من طبيعة اللغة، وعرف أربابها. وأن أهم هذه الأساس، وأبرزها المشابهة الموجودة بين الأساليب اللغوية المختلفة؛ فسيبوه يجمع الأساليب المشابهة بعضها إلى بعض، ويحمل بعضها على بعض، ويوضح النظير بذكر نظيره. فأكثر تعليماته قائمة على التشبيه، ومعلوم أن أكثر الكلام العربي قائم على التشبيه؛ قال المبرد: «والتشبيه جارٍ

## التعليق عند الخليل وسيبوه حقائقه والجديد فيه

ما علل به القوم وجوه الاعراب إلا والنفس تقبّل،  
والحس منطو على الاعتراف به ... فجميـع عـلـ النـوـ -  
إذن - مواطـنة للطبع<sup>(٦)</sup>. وهذا ما سـنـرـاهـ فيـ الأمـثـلةـ التـيـ  
سـنـورـدـهاـ بـعـدـ قـلـيلـ.

هـذاـ النـصـ صـرـيـحـ فـيـ أنـ تعـلـيلـ الخـلـيلـ وـسـيـبـوـيـهـ  
مـتـنـاسـبـ معـ الحـسـ العـرـبـيـ،ـ وـمـتـلـائـمـ معـ الطـبـعـ اللـغـويـ  
الـأـصـيـلـ بـعـيـداـ عـنـ كـلـ مـاـ هـوـ هـجـينـ،ـ أـوـ غـرـيبـ عـنـ الطـبـعـ  
الـعـرـبـيـ.

وـالـمـهـمـ أـهـمـ الأـسـسـ التـيـ قـامـتـ عـلـيـهاـ تعـلـيلـاتـ  
سـيـبـوـيـهـ وـخـلـيلـ هـيـ:

### ١ - التشبيه.

٢ - ثقل الحال وخفتها على النفس.

٣ - طبيعة العربي. وحسه اللغوي وذوقه.

٤ - دلالة الحال. وعلم المخاطب.

٥ - طبيعة الأساليب اللغوية في صورها المختلفة.

٦ - البيان وعدم اللبس.

وفـيـماـ يـليـ أـمـثـلةـ لـتـعـلـيلـاتـ سـيـبـوـيـهـ لـتـأـكـدـ مـنـ صـحـةـ  
ماـ قـلـناـهـ:

### أولاً: التعليـلـ بالـتشـبـيـهـ:

أـمـثـلةـ ذـلـكـ:

#### المثال الأول: تعليـلـ اـعـرـابـ الفـعـلـ المـضـارـعـ:

الـشـرـحـ:ـ لـمـ وـجـدـ النـحـاةـ الفـعـلـ المـضـارـعـ قدـ خـالـفـ  
قـانـونـ الـأـفـعـالـ القـاضـيـ بـالـبـنـاءـ،ـ فـجـاءـ مـعـربـاـ خـارـجاـ عـنـ  
الـأـصـلـ فـيـ الـأـفـعـالـ،ـ لـمـ رـأـواـ ذـلـكـ أـرـادـواـ أـنـ يـذـكـرـواـ عـلـتهـ،ـ  
لـذـلـكـ عـلـلـواـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ بـمـاـ اـطـرـدـ فـيـ الـاستـعـمـالـ الـأـدـبـيـ  
شـعـراـ وـنـثـرـاـ.ـ أـعـنـيـ بـذـلـكـ التـشـبـيـهـ:ـ فـعـدـواـ مـشـابـهـةـ بـيـنـ  
الـفـعـلـ المـضـارـعـ،ـ وـاـسـمـ الـفـاعـلـ،ـ وـدـعـمـواـ هـذـهـ الـمـشـابـهـةـ  
بـدـلـيـلـ عـلـمـيـ،ـ وـهـوـ وـجـهـ الشـبـهـ الـجـامـعـ،ـ فـقـالـواـ:ـ انـ الـفـعـلـ  
الـمـضـارـعـ يـشـبـهـ اـسـمـ الـفـاعـلـ،ـ وـوـجـهـ الشـبـهـ الـجـامـعـ بـيـنـهـماـ  
قوـيـ لأنـهـ يـتـأـلـفـ مـنـ عـدـةـ أـوـجـهـ،ـ أـهـمـهـاـ مـاـ يـلـيـ:

١ - اـشـتـمـالـ كـلـ مـنـهـماـ عـلـىـ عـدـدـ مـعـينـ وـاحـدـ مـنـ

أـحـدـهـماـ:ـ الـاضـافـةـ،ـ وـالـآـخـرـ تـشـبـيـهـ (ـبـالـضـارـبـ الرـجـلـ)  
الـذـيـ اـنـمـاـ جـازـ فـيـ الـجـرـ تـشـبـيـهـاـ لـهـ (ـبـالـحـسـنـ الـوـجـهـ)ـ؛ـ ...ـ  
فـانـ قـيلـ:ـ وـمـاـ الـذـيـ سـوـغـ سـيـبـوـيـهـ هـذـاـ،ـ وـلـيـسـ مـاـ يـرـوـيـهـ  
عـنـ الـعـرـبـ روـاـيـةـ،ـ وـانـمـاـ هـوـ شـيـءـ رـآـهـ،ـ وـاعـتـقـدـهـ لـنـفـسـهـ،ـ  
وـعـلـلـ بـهـ؟ـ

قـيلـ:ـ يـدـلـ عـلـىـ صـحـةـ مـاـ رـآـهـ مـنـ هـذـاـ،ـ وـذـهـبـ إـلـيـهـ مـاـ  
عـرـفـ،ـ وـعـرـفـنـاهـ مـعـهـ:ـ مـنـ أـنـ الـعـرـبـ إـذـاـ شـبـهـتـ شـيـئـاـ  
بـشـيـئـ مـكـنـتـ ذـلـكـ التـشـبـهـ لـهـمـاـ،ـ وـعـمـرـتـ بـهـ الـحـالـ بـيـنـهـمـاـ ...ـ  
فـاعـرـفـ -ـ إـذـنـ -ـ مـاـ نـحـنـ عـلـيـهـ لـلـعـرـبـ مـذـهـبـاـ،ـ وـلـمـ شـرـحـ  
لغـاتـهـ مـضـطـرـبـاـ،ـ وـأـنـ سـيـبـوـيـهـ لـاحـقـ بـهـمـ،ـ وـغـيرـ بـعـيدـ فـيـهـ  
عـنـهـمـ<sup>(٣)</sup>.

انـ نـصـ ابنـ جـنـيـ هـذـاـ صـرـيـحـ فـيـ أـنـ سـيـبـوـيـهـ فـيـ  
تـعـلـيلـاتـ لـاحـقـ بـالـعـرـبـ،ـ لـاـ بـالـيـونـانـ،ـ وـتـابـعـ لـلـعـرـبـ لـاـ  
لـمـنـاطـقـ وـالـفـلـاسـفـةـ:ـ لـأـنـ لـاـ يـرـيدـ أـنـ يـبـعـدـ الـلـغـةـ عـنـ عـرـفـ  
أـرـبـابـهـ طـبـيـعـةـ حـالـهـاـ،ـ وـلـاـ يـرـيدـ أـنـ يـدـخـلـ فـيـهـاـ مـاـ هـوـ  
غـرـيبـ عـنـهـاـ،ـ وـلـيـسـ مـنـهـاـ،ـ وـهـذـاـ -ـ فـيـماـ أـرـىـ -ـ هـوـ سـرـ  
نـجـاحـهـ فـيـ وـصـفـهـ،ـ وـتـحـلـيـلـهـ لـلـغـةـ،ـ وـأـسـالـيـبـهـاـ الـمـخـتـلـفـةـ،ـ  
وـلـهـجـاتـهـاـ الـمـتـنـوـعـةـ.

وـلـقـدـ صـرـحـ سـيـبـوـيـهـ فـيـ مـوـاطـنـ كـثـيرـةـ مـنـ كـتـابـهـ بـأـنـ  
الـتـشـبـيـهـ،ـ وـحـمـلـ النـظـيرـ عـلـىـ نـظـيرـهـ مـنـهـجـ اـتـخـذـهـ الـعـرـبـ،ـ  
وـاعـتـمـدـوـهـ فـيـ لـغـتـهـمـ،ـ لـذـلـكـ جـازـ لـلـنـحـاةـ أـنـ يـعـلـلـواـ بـهـ أـيـنـماـ  
وـجـدـوـهـ.ـ وـأـنـ هـذـاـ التـشـبـيـهـ لـاـ يـشـرـطـ فـيـهـ التـشـابـهـ  
وـالـتـمـاثـلـ مـنـ جـمـيعـ الجـهـاتـ بـلـ يـكـفيـ وـجـودـ وـجـهـ شـبـهـيـ  
جـامـعـ مـعـتـبـرـ كـمـاـ هـوـ الـحـالـ فـيـ التـشـبـيـهـ الـأـدـبـيـ:  
قـالـ سـيـبـوـيـهـ:ـ «ـفـمـنـ كـلـامـهـ أـنـ يـشـبـهـواـ الشـيـءـ

بـالـشـيـءـ،ـ وـأـنـ كـانـ لـيـسـ مـثـلـهـ فـيـ جـمـيعـ الـأـشـيـاءـ»<sup>(٤)</sup>.

ثـمـ اـنـ نـصـ الـخـلـيلـ الـذـيـ ذـكـرـنـاهـ قـبـلـ قـلـيلـ،ـ صـرـيـحـ فـيـ  
أـنـ تـعـلـيلـاتـ عـلـمـاءـ النـحـوـ لـيـسـ قـطـعـيـةـ.ـ وـلـاـ هـيـ حـدـيـةـ  
صـارـمـةـ.ـ بـلـ اـنـ الـعـالـمـ حـرـّـ فـيـ أـنـ يـعـلـلـ بـمـاـ يـرـاهـ مـنـاسـبـاـ.  
وـالـمـهـمـ أـنـ الـمـحـقـقـينـ مـنـ عـلـمـاءـ النـحـوـ حـيـنـماـ يـعـلـلـونـ  
«ـأـنـمـاـ يـحـيـلـونـ عـلـىـ الـحـسـ،ـ وـيـحـتـجـونـ فـيـهـ بـثـقـلـ الـحـالـ،ـ أوـ  
خـفـتـهـاـ عـلـىـ الـنـفـسـ»<sup>(٥)</sup>.ـ وـقـالـ اـبـنـ جـنـيـ:ـ «ـوـلـسـتـ تـجـدـ شـيـئـاـ

## التعليق عند الخليل وسيبوه حقائقه والجديد فيه

المضارع بالشبيه الموجود بينهما: «فإذا أخبر أن الفعل قد وقع، وانقطع<sup>(٧)</sup> فهو<sup>(٨)</sup> بغير تنوين البتة؛ لأنَّه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبِّهه الفعل المضارع في الاعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى<sup>(٩)</sup>، جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل<sup>(١٠)</sup>؛ لأنَّه إنما شُبِّه بما ضارعه من الفعل، كما شُبِّه به في الاعراب، وذلك قوله: (هذا ضارب عبد الله وأخيه). وجه الكلام، وحْدَةُ الجرِّ؛ لأنَّه ليس سوْضِعاً للتنوين وكذلك قوله: (هذا ضارب زيد شديداً وعمرو). ولو قلت: (هذا ضارب عبد الله وزيداً). جاز على اضمار فعل أي: (وضرب زيداً). وإنما جاز هذا الاضمار لأنَّ معنى الحديث في قوله: (هذا ضارب زيد): (هذا ضرب زيداً)، وإن كان لا يعمل عمله، فحمل على المعنى<sup>(١١)</sup>.

وقال ابن جنِي شارحاً نص سيبوه المتقدم: «فإن قيل: وما الذي سوَّغ سيبوه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رأه، واعتقده لنفسه، وعلَّبه؟ قيل: يدل على صحة ما رأاه من هذا، وذهب إليه، ما عرفه، وعرفناه معه، من أنَّ العَرَبَ إذا شبَّهَت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبيه لهما، وعمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لما شبَّهُوا الفعل المضارع بالاسم فأغربوه، ثمَّمُوا ذلك المعنى بينهما بأنَّ شبَّهُوا اسم الفاعل بالفعل، فأعملوه»<sup>(١٢)</sup>.

واضح أنَّ ابن جنِي قد أوضح في نصه هذا أنَّ سيبوه قد قلد أرباب اللغة في تعليل ظواهر لغتهم، على أنَّ تعليله المتقدم هذا قد يبدو مخالفًا للمنطق.

المثال الثالث: نحن نعلم أنَّ النحوة ذهبوا إلى أنَّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً بالاسم أو كان مختصاً بالفعل. فإن لم يكن مختصاً لم يكن عاملاً. هذا هو قياس عمل الحروف، وعدم عملها. واستناداً إلى هذا القياس كانت (ما) غير عاملة؛ لأنَّها تدخل على الأفعال، نحو قوله: (ما جاء أبوك). وتتدخل - أيضاً - على

الحرروف؛ لأنَّ عدد حروف الفعل المضارع - مثلاً - كان أم مزيداً - يساوي عدد حروف اسم الفاعل المأخوذ. نحو: (يكتب)، و(كاتب)، و(يستخرج)، و(مستخرج).

٢ - توافق حروف كل منها في الحركات والسكنات، نحو: (يكتب)، و(كاتب)، و(يستحيط) و(مستحيط).

٣ - دخول لام الابتداء على كل منها نحو: (إنَّ محمدَاً لصادق) و(إنَّ محمدَاً ليصدق).

فقوة هذه المشابهة تكمن في أنها لفظية واستعمالية. والمهم أنَّ هذه المشابهة قربت الفعل المضارع من الاسم الذي هو معرب في الأصل. وأخرجته من البناء إلى الاعراب. لذلك صارت المشابهة علة اعراب الفعل المضارع.

فالنحوة بعملهم هذا قد بيَّنوا اعراب الفعل المضارع بحمله على الاسم وتشبيهه به. كما بين الأدباء اتصاف محمد بالكرم في قوله: (محمد كالبحر) بحمله على البحر وتشبيهه به.

### المثال الثاني: تعليل عمل اسم الفاعل:

الشرح: لما وجد سيبوه والنحوة اسم الفاعل ي العمل النصب، مع أنَّ العمل في الأصل للأفعال لا للأسماء، علَّوا هذه الظاهرة التحوية بالمشابهة الموجودة بين اسم الفاعل والفعل المضارع، لذلك كانت هذه المشابهة هي علة اعراب الفعل المضارع، وهي نفسها علة عمل اسم الفاعل. فهم بذلك قد صادروا عصفورين بحجر واحد غير خارجين عن الأجزاء اللغوية فكما أعراب الفعل المضارع لشبيهه بالاسم وقربه منه، عمل اسم الفاعل لشبيهه بالفعل المضارع وقربه منه.

فهل رأيت تعليلاً أسلام وأصل من هذا؟ وهل سمعت بتعليق أقرب إلى اللغة العربية وأدابها من هذا؟

واسمع - الآن - إلى تعليل سيبوه لهاتين الظاهرتين: أعني اعراب المضارع، واعمال اسم الفاعل قال سيبوه معللاً عمل اسم الفاعل، واعراب الفعل

## التعليق عند الخليل وسيبوبيه حقيقته والجديد فيه

أرأيت تعليلاً أسلم من هذه التعليلات؟ وهل سمعت بتفسير أكثر أصالة من هذه التفسيرات؟ قال سيبوبي معللاً أهمال (ليس) بمشابهتها لـ(ما): «وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف. فهذا يجوز أن يكون منه: (ليس خلق الله أشعر منه)، و(ليس قالها زيد) .... هذا كله سمع من العرب»<sup>(١٦)</sup>.

فهل رأيت تعليلاً يدعم السمعاء ويخدمه بهذا التعليل؟ المثال الخامس: حينما سمع سيبوبي بعض العرب الفصحاء يقولون: (هذا جُحرٌ ضَبٌ حَرِبٌ)، فيجرون الحرب، وهو صفة الجمر، مخالفين المطرد من الكلام الذي يوجب رفع الحرب في هذا الأسلوب: (هذا جُحرٌ ضَبٌ حَرِبٌ); لأنه صفة للجمر لا للضب، حينما سمع سيبوبي ذلك وجد نفسه أمام ظاهرة لغوية فصيحة جديرة بالدرس والتفسير والتعليق لمجيئها مخالفة للمطرد من السمعاء، لذلك استعان سيبوبي بأستاذه الخليل على تعليل هذه الظاهرة. وكانت النتيجة ما يلي:

تعليق الخليل وسيبوبيه لظاهرة الحمل على الجوار في قول العرب: (هذا جُحرٌ ضَبٌ حَرِبٌ):

لقد لجأ الخليل وسيبوبي في تعليل هذه الظاهرة إلى التشبيه: فشبّها التركيب الوصفي بالتركيب الإضافي. ووجه الشبه الذي اعتبراه في هذا التشبيه معنوي، وهو أن كلاً منها يدل على معنى التخصيص. وأن كلاً منها بمعنى شيء واحد. وإن تركب من كلمتين؛ فالمضاف والمضاف إليه يدلان بمجموعهما على شيء واحد. مع أنهما لفظان نحو: (عبد الله)، و(قلم المعلم): عبد الله شخص واحد. وقلم المعلم شيء واحد أيضاً. وكذلك الصفة والموصوف يدلان بمجموعهما على شيء واحد نحو: (رجل عالم) و(قلم جديد). فهذا الشبه الموجود بين هذين التركيبين يقرب بينهما إلى حد يمكن فيه أن يأخذ حكمًا مشتركاً. فيعطي أحدهما الحكم الذي أعطيه الآخر.

فتعليق الخليل وسيبوبيه لظاهرة الحمل على الجوار

الأسماء، نحو قوله: (ما محمدٌ بشاعر)، فهي - إذن - غير مختصة، لذلك لا تعمل.

وبنوا تميم ماضون على هذا القياس، لا يعملون (ما) النافية، فهي عندهم مهملة. لكن الحجازيين أعمالوها خلافاً لهذا القياس الذي اعتمدته التميميون. وقد ورد أعمالها في القرآن الكريم موافقاً لغة الحجازيين، قال تعالى: «ما هذا بَشَرٌ»<sup>(١٧)</sup>، وقال عز وجل: «ما هُنْ أَمَهَاتِهِمْ»<sup>(١٨)</sup> لذلك وجد النحاة أنفسهم أمام ظاهرة لغوية يجب وصفها، وتعليلها، وتوجيهها، وتفسيرها، لذلك تصدى سيبوبي لإنجاز هذا العمل العلمي الخطير مستعيناً بأستاذه الخليل: فقال: «هذا باب ما أجري مجرب (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يشير إلى أصله: وذلك الحرف (ما): تقول: (ما عبد الله أخاك)، و(ما زيدٌ منطلقاً). وأما بنو تميم، فيجرونها مجرب (أما)، و(هل): أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها أضمار. وأما أهل الحجاز، فيشتئونها بـ(ليس): إذ كان معناها كمعناها»<sup>(١٩)</sup>. واضح أن علة عمل (ما) شبهها بـ(ليس) في المعنى، وهذا الشبه هو علة إلهاقتها بـ(ليس) في العمل. وهكذا رأينا أن التعليل النحوي إنما تم بالتشبيه، والتشبيه - كما علمنا - ظاهرة أدبية شائعة في اللغة العربية، وركن من أركان الخيال الأدبي. وهو هنا - ركن من أركان الدرس النحوي، مع وجود الفارق بين التشبيهين؛ لأن الأول أدبي، والثاني علمي.

المثال الرابع: لما رأى النحاة أساليب فصيحة أهملت فيها (ليس). فخرجت عن أصلها ولم تعمل. وجدوا أنفسهم أمام ظاهرة لغوية لا بد لهم من تفسيرها بالتعليق. لذلك لجأوا - كعادتهم - إلى التشبيه وذهبوا إلى أن علة عدم اعمال (ليس) في نحو قوله: (ليس خلق الله أشعر منه) إنما هي مشابهتها لـ(ما) النافية في المعنى؛ فالمتشابهة الموجودة بين (ليس) و(ما) هي علة عمل (ما)، وهي نفسها علة عدم عمل (ليس).

## التعليق عند الخليل وسيبوه حقيته والجديد فيه

للضبّ، ولكنه نعْتُ للذِي أضَيفَ إلَى الضبّ، فجروه لأنَّه نكراً كالضبّ، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعْتُ الضبّ. ولأنَّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد. الاترَى أَنْ تقول: (هذا حَبُّ رَمَانٍ). فإذا كان لك قلت: (هذا حَبُّ رَمَانٍ)، فأضفت الرمان اليك، وليس لك الرمان. إنما لك الحب ... فكذلك يقع على (جُحْرٌ ضَبٌّ) ما يقع على (حَبٌّ رَمَانٍ)، تقول: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ)، وليس لك الضبّ، إنما لك (جُحْرٌ ضَبٌّ)، فلم يمنعك ذلك من أن قلت: (جُحْرٌ ضَبٌّ)، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرد، فانجر الخربُ على الضبّ، كما أضفت الجحرَ اليك مع اضافة الضبّ»<sup>(١٧)</sup>.

### المثال السادس: تعليق تصغير فعل التعجب:

معلوم أن التصغير من صفات الأسماء وخصائصها: لأنَّه صفة في الأصل؛ فقولك: (رجل) معناه: (رجلٌ حَقِيرٌ) أو (رجلٌ صَغِيرٌ)، ولا شك أنه لا يوصف غير الاسم. لذلك لما سمع وسيبوه تصغير فعل التعجب، سأله أستاذُه الخليل عن علة وجود هذه الظاهرة اللغوية النحوية التي جاءت مخالفة للمطرد من الكلام العربي، فكان التعليق الآتي:

تعليقُ الخليل وسيبوه لظاهره تصغير فعل التعجب: لقد عللَ الخليل، ووافقه سيبوه في نصه الآتي، تصغير فعل التعجب بمشابهته لقول العرب: (يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ)، و(صَيَدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ). ووجه الشبه - فيما أرى - استعمالِي، وهو استعمال لفظ وإرادة لفظ آخر، بحيث ينوبُ للفظ الموجود المستعمل عن لفظ المقصود، والقرينة معنوية. فاللفظ المستعمل غير مراد، وإنما المراد لفظ آخر.

قال سيبوه: «وسألهُ الخليل عن قول العرب: (ما أُمْيلُهُ)، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنَّ الفعل لا يحقُّ، وإنما تحقر الأسماء؛ لأنَّها توصَّفُ بما يعْظِمُ، ويَهُونُ، والأفعال لا توصَّفُ، فكثُرُوا أن تكون

مبني على هذا التشبيه؛ فقد ذهبنا إلى أنه كما جاز لشخص، يمتلك حبَّ رمان، ولا يمتلك الرمان، أنَّه يضفي الرمان إلى نفسه، فيقول: (هذا حَبُّ رَمَانٍ)؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، كذلك جاز له أن يصف المضاف إليه بما هو صفة للمضاف. وأن يجعل هذه الصفة، ذات الموصوفين، تابعة في الإعراب للمضاف إليه. فيقول: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد. وكما جاز لشخص، يمتلك جحرَ ضبٌّ، ولا يمتلك الضب، أنَّه يضفي الضب إلى نفسه، فيقول: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ)؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، كذلك جاز له أن يصف المضاف إليه بما هو صفة للمضاف. وأن يعطيها اعراب المضاف إليه، فيقول: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ).

فكمَا جاز لك في نحو: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ)، و(هذا حَبُّ رَمَانٍ)، أن تضيف ما ليس لك اليك لوجود العلقة الاضافية بين الذي لك والذي ليس لك، كذلك جاز لك - أيضاً - أن تصف بصفةٍ غير موصوفها الحقيقي، أي: جاز لك أن تصف المضاف إليه بما هو صفة للمضاف لوجود العلقة الاضافية بين الموصوفين.

فكمَا جاز وصح ذلك في التركيب الاضافي. كذلك جاز وصح في التركيب الوصفي لوجود العلقة الاضافية في كلِّ منها الجامعة بين التركيبين المتشابهين. والمهم أن علة جواز قولهم: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) هي شبهه بقولهم: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ).

ولكي تتأكد من هذا الشرح الذي قدمته اقرأ نص سيبوه التالي بهذاخصوص.

قال سيبوه واصفاً ظاهرة الحمل على الجوار ومعللاً إياها: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس؛ لأنَّ الخربَ نعْتُ الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يَجْرُهُ. وليس بنعت

## التعليق عند الخليل وسبيبوه حقيقته والجديد فيه

الفاعل أهلاً وأقاموا الطريق مقامه.  
وكذلك الأمر بالنسبة لقول العرب: (صَيْدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانْ): لأنهم حينما رفعوا اليومين - وهو ظرف مجرور بـ(في) - نائباً عن الفاعل. لم يقصدوا هذا اللفظ لنفسه، بل انهم قصدوا النائب عن الفاعل الذي هو (الصيّد)، أو (الوحش); لأن تقدير الجملة هو: (صَيْدٌ عَلَيْهِ الصَّيْدُ فِي يَوْمَيْنْ).

ومثل «ذلك أن تقول: (كم وُلِدَ لَهُ؟)، فيقول: (ستون عاماً). فالمعنى: (وُلِدَ لَهُ الْأَوْلَادُ، وَوُلِدَ لَهُ الْوَلْدُ سِتِينَ عَامًا، وَلَكِنَّهُ اتَّسَعَ، وَأَوْجَزَ»<sup>(٢٠)</sup>.

ثانياً: التعليل بطلب الخفة:  
أمثلة ذلك:

المثال الأول: تعليل حذف الحركة بالاستخفاف:

قال سبيبوه: «هذا باب ما يسكن استخفافاً، وهو في الأصل متحرك: وذلك قولهم في (فَخِذْ): (فَخَذْ)، وفي (كَبِدْ): (كَبَدْ)، وفي (غَضِيرْ): (غُضِيرْ)، وفي (الرَّجُل): (رَجُل)، وفي (كَرْمُ الرَّجُل)، (كَرْم)، وفي (عَلِمْ): (عَلَمْ)، وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير منبني تميم. وقالوا في مثل: (لَمْ يُحِرَّمْ مَنْ قُصَدَ لَهُ)... وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفٌ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل»<sup>(٢١)</sup>.

فسبيبوه علل هذه الظاهرة اللغوية الفصيحة بالطبع العربي المبني على طلب الخفة، والانتقال من الأثقل إلى الأخف.

المثال الثاني: تعليل حذف التنوين  
من اسم الفاعل العامل بالاستخفاف:

قال سبيبوه معللاً حذف التنوين من اسم الفاعل العامل تمهدأ لاضافته إلى معهوله، بالاستخفاف. فقال: «وما يكون مضافاً، ويكون نعتاً للنكرة الأسماء التي

الأفعال كالأسماء لمخالفتها أيها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالملحق. كأنك قلت: (مُلْيَحُ)، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به، وأنت تعني شيئاً آخر، نحو قوله: (يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ). (وصَيْدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانْ). ونحو هذا كثير في الكلام»<sup>(١٨)</sup>.

شرح هذا التعليل: لقد ذهب الخليل إلى أن العرب حين صغروا فعل التعجب لم يقصدوا تصغير هذا الفعل، إنما قصدوا تصغير الموصوف. فهم لم يقدموه على تصغير فعل التعجب إلا بهذا القصد، إذ ليس قصدهم تصغير الفعل لأجل الفعل نفسه؛ يعني: ليس قصدهم تصغير الفعل لأجل أن يصفوا الفعل؛ لأنه محال أن يوصف الفعل. بل إنما صغروا الفعل ليتوصلوا إلى تصغير الموصوف، ووصفه بصفة الملاحة مثلاً. فكان الفعل هنا ناب عن الاسم في التصغير، لأن الاسم هو المقصود بصفة التصغير. والتتصغير - كما نعلم - أمر معنوي وصفي، يكون تغيير بناء اللفظ وصيغته دليلاً عليه، يعني: إنما يتوصل إليه باللفظ.

والمهم أن ظاهر اللفظ (الفعل) مصغر، لكن المقصود بمعنى التصغير لفظ آخر، هو الموصوف بالملاحة والحسن، وهو الاسم. فالعرب صغروا الفعل لكنهم لم يقصدوا وصف الفعل. إنما قصدوا وصف الاسم: لأنهم علموا علم اليقين أنه لا يوصف الاسم.

وهذا هو وجه الشبه الجامع بين تصغيرهم فعل التعجب، وقولهم: (يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ)<sup>(١٩)</sup>، و(صَيْدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانْ): فالعرب بقولهم: (يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ) قد تلفظوا بالطريق فاعلاً للفعل (يَطْوُهُمُ)، هذا هو ظاهر الأمر. لكنهم في الواقع لم يتلفظوا بهذه الكلمة (الطريق) إلا وهم يقصدون الفاعل الحقيقي الذي هو (أهل)، ظاهر الأمر أن الطريق هو الفاعل؛ لأنه مرفع بالفعل (يَطْوُهُمُ)، ولا يوجد فاعل غيره في الجملة. لكنه - كما هو واضح - ليس مقصوداً بالفاعليّة، وإنما المقصود بالفاعليّة إنما هو (أهل)، لأن التقدير هو: (يَطْوُهُمُ أَهْلُ الطَّرِيقِ)، فمحذفوا

## التعليق عند الخليل وسيبوه حقائقه والجديد فيه

ولا شتيمة حر)، أي: (أئِتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا تَرْتَكِبْ شَتِيمَةَ حَرِّ)، فحذف لكثره استعمالهم اياه<sup>(٢٥)</sup>.

### رابعاً: التعليل بالتوهم:

إن التوهم اصطلاح نحوي أصوالي مهم، ومعناه التصور، وهو نوع من أنواع الحمل على المعنى.

قال سيبوه ناقلاً تعليل الخليل بالتوهم: «وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: «فَاصْدَقُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ»<sup>(٢٦)</sup>. فقال: هذا كقول زهير:

بِدَالِي أَنِي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضِيَ

وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا<sup>(٢٧)</sup>

فإنما جروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا<sup>(٢٨)</sup>.

شرح هذا التعليل: لقد اشتمل نص سيبوه على مسألتين عللهما الخليل بعلة واحدة، هي التوهم، وإن اختلف نوع التوهم فيما؛ والمسألتان هما:

المسألة الأولى: عطف فعل مجزوم على فعل منصوب، وظاهر هذا العطف مخالف للقياس لذلك سأله سيبوه أستاذه الخليل عن العلة التي سوّغته.

وببيان العلة التي ذكرها الخليل هو أن الفعل المعطوف عليه واقع في جواب (لولا): قال تعالى: «فَيَقُولَ رَبَّ لَوْلَا أَخْرَتْنِي إِلَى أَجْلِ قَرِيبٍ فَاصْدَقُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ»<sup>(٢٩)</sup>، لذلك جاز فيه وجهان هما:

الأول: اقترنه بالفاء، وتصبه.

الثاني: حذف الفاء، وجزمه.

يعطف فعل مجزوم على فعل منصوب إن حذفت منه الفاء انجزم، فيعطف فعل مجزوم على فعل ثوّهم جزمه، أو قل: عطف أحد الوجهين الجائزين على الوجه الجائز الآخر، ولكل أن تقول: عطف الفعل المجزوم على فعل

أخذت من الفعل، فأريد بها معنى التنوين. من ذلك: (مررتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ)، فهو نعت على أنه ضاربه، كأنك قلت: (مررتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زِيداً). ولكن حذف التنوين استخفافاً<sup>(٣٠)</sup>.

فعلة حذف تنوين (ضارب) - وهو اسم فاعل عامل دال على الحال أو الاستقبال - إنما هي طلب الخفة بالابتعاد عن التنوين الذي استقلوه، وحذفه تمهدأ لإضافته إلى معموله؛ فاضافته إلى معموله ما هي إلا طلب للخفة في اللفظ، فالإضافة لفظية، وليس حقيقة معنوية.

المثال الثالث: تعليل ابقاء الياء في النسب إلى المضاعف: قال سيبوه ذاكراً تعليل الخليل ابقاء الياء في النسب إلى (شديدة): «وسأله عن (شديدة)، فقال: لا أحذف، لاستقلالهم التضعييف، وكأنهم تنكبا التقاء الدالين»<sup>(٣١)</sup> ولم يقولوا: (شَدِيدِي) بحذف الياء في النسب إلى (شديدة)، فقالوا: (شَدِيدِي)، وعلة عدم حذف الياء طلب الخفة بالابتعاد عن التضعييف الذي استقلوا.

### ثالثاً: التعليل بكثرة الاستعمال:

ان كثرة الاستعمال اصطلاح يعني كثرة تردد اللفظ في الكلام، ولا شك أن كثرة تردد اللفظ على الألسنة قد يوجد - أحياناً - ثقلاً يوجب حذف شيء من الكلمة على خلاف القياس.

قال سيبوه معللاً حذف الألف من (ها) التي للتنبيه: «تقول: هُلْمٌ وَهَلْمًا وَهَلْمِي وَهَلْمُمْنَ، وَالهَاءُ فَضْلٌ، إنما هي (ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثره استعمالهم هذا في كلامهم»<sup>(٣٤)</sup>.

وقال معللاً حذف الفعل والفاعل بكثرة استعمال الأسلوب: «ومن ذلك قول العرب: (كليهما وتمرا)، فذا مثل قد كثر في كلامهم، واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: (أعطني كليهما وتمرا). ومن ذلك قولهم: (كل شيء ولا هذا) (وكل شيء

## التعليق عند الخليل وسيبوه حقيته والجديد فيه

الرفع أفالاً، ولم يكن واواً ليفصل بين الثنائية والجمع الذي على حد الثنائية»<sup>(٣١)</sup>. فمعنى قوله: (ليفصل بين الثنائية والجمع) هو: (لئلا تلتبس الثنائية بالجمع المذكر السالم في حالة الرفع).

### سادساً: التعلييل بالاستعمال اللغوي

علل سيبوه عدم جرم الأسماء بملازمتها للاعراب والتنوين: لأن جزم الأسماء يستلزم حذف التنوين، وحذف الحركة، والعرب في لغتهم لم يجمعوا على الاسم هذين الحذفين؛ قال سيبوه: «وليس في الأسماء جزم، لتمكنها، وللحاقة التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة»<sup>(٣٢)</sup>.

وعلل عدم جر الفعل المضارع بأن الجر معاقب للتنوين؛ لأنه داخل في المضاف اليه، والمضاف اليه - كما تعلم - معاقب للتنوين، ومعنى المعاقبة أن مجيء المضاف اليه يستلزم حذف التنوين من المضاف، فالمضارع اليه يأخذ مكان التنوين. فإذا حذفت المضاف اليه عاد التنوين إلى المضاف. فالجر لا يدخل الفعل لأنه يفقد هذا الاستعمال؛ قال سيبوه: «وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال»<sup>(٣٣)</sup>.

ومعنى قوله: (وليس ذلك في هذه الأفعال) هو: (وليس ذلك الاستعمال - الذي هو المعاقبة - موجوداً في الأفعال).

والمعنى أن كلا التعليلين مستند إلى الاستعمال اللغوي.

### سابعاً: التعلييل بالاستغناء:

#### استغناء العرب بلفظ عن لفظ آخر:

قال سيبوه معللاً عدم استعمال العرب الفعل الماضي لـ(يدع) - أو قلة استعمالهم اياه - عن ذلك باستغنائهم عن (ودع) بالفعل (ترك): قال: «وأما

مجزوم مهلاً منصوب لفظاً.

المسألة الثانية: عطف اسم مجرور على خبر (ليس) المنصوب. وظاهر هذا العطف مخالف للقياس لذلك سأله سيبوه أستاذه الخليل عن العلة التي سوّغته.

وببيان العلة التي ذكرها الخليل هو أن الاسم المعطوف عليه خبر (ليس). وخبر (ليس) - كما نعلم - له استعمالان هما:

الأول: أن يستعمل منصوباً، وهذا هو الأصل.

الثاني: أن يستعمل مجروراً بالياء الرائدة التأكيدية.

فعطف الشاعر أحد الوجهين الجائزين - وهو الجر - على الوجه الجائز الآخر - وهو النصب - فكانه توهم وتصور وجود الياء في خبر (ليس)، وعطف عليه بالجر، فعطف أحد الأسلوبين على الآخر.

والجدير بالذكر أن بعض الذين لم يفهموا كلام سيبوه اعتقدوا أن الخليل حمل الآية الكريمة على بيت زهير وقادها به. وكفى بهذا جهلاً.

### خامساً: التعلييل بالالتباس:

علل الخليل عدم جواز حذف الألف من فعل الاثنين مع نون التأكيد الخفيفة، ووجوب حذف نون التأكيد، علل ذلك بأن حذف الألف يؤدي إلى التباس فعل الواحد والاثنين، قال سيبوه ذاكراً تعلييل الخليل: «وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين، كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم. ولا تحذف الألف، فليتبس فعل الواحد والاثنين. وذلك قوله: (اضربا)، وأنت تريدين النون»<sup>(٣٤)</sup>.

وقال سيبوه معللاً عدم رفع المثنى بالواو - مع أن الرفع من جنس الواو - بالفارق من التباس المثنى بالجمع المذكر السالم في حالة الرفع؛ قال: «واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المد واللين، وهو حرف الاعراب غير متحرك ولا منون، يكون في

## التعليق عند الخليل وسيبوه حقيقته والجديد فيه

ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تُخْصِّصَ، ولا تُتَبَّعُهم؛ لأن النسبة على البيان .... وإنما كرهوا ذلك أنه تقىحش عندهم .... أن يتقىحُوا على غير معروف. فكذلك تقىحش عندهم في المبهم لابهامه»<sup>(٣٧)</sup>. فعلة عدم جواز نسبة النكرة واسم الاشارة هي الاختلاف في المعنى. وأن العرب قد بنوا النسبة على البيان والتعيين لذلك لا تجوز نسبة الأسماء التي لا تدل على معين.

### تاسعاً: التعليل بعلم المخاطب:

قال سيبوه معللاً عدم جواز حذف (بدرهم) من قوله: (بعث داري ذراعاً بدرهم) بعدم علم المخاطب بالمحذوف؛ لأنه قد يفهم من قوله: (بعث داري ذراعاً) أن الدار كلها ذراع؛ قال: «ولا يجوز أن تقول: (بعث داري ذراعاً)، وأنت تريد (بدرهم)، فيُرى المخاطب أن الدار كلها ذراع»<sup>(٣٨)</sup>.

وعلل جواز حذف عبارة: (بدرهم) من قوله، (كان **البُرُّ** قفيزيين بدرهم) بعلم المخاطب بالمحذوف، لذلك جاز لك أن تقول: (كان **البُرُّ** قفيزيين)؛ قال سيبوه: «وأما قول الناس: (كان **البُرُّ** قفيزيين)، و(كان السَّمْنُ متَوَيْنَ)، فانما استغناوا ه هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه ..... وبعلم المخاطب؛ لأن المخاطب قد علم ما يعني»<sup>(٣٩)</sup>.

### عاشرأ: التعليل بدلالة الحال:

علل سيبوه حذف الفعل والفاعل من قوله: (مكَّةَ وربَّ الكعبة) بدلالة الحال؛ قال: «إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهاً الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: (مكَّةَ وربَّ الكعبة). حيث زَرَكتَ أنه يريده مكَّةَ، وأنك قلت: (يريدُ مكَّةَ والله) .... أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قبل القرطاس، فقلت: (القرطاس والله)، أي: (يصيبُ القرطاس)، وإذا سمعتَ وقع السهم في القرطاس قلت: (القرطاس والله)، أي: أصاب القرطاس»<sup>(٤٠)</sup>. وأكتفي هنا بهذا القدر من أنواع التعليل عند الخليل وسيبوه. وقد أثبتت بما لا يقبل الشك

استغناوهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون: (يدفع)، ولا يقولون: (ودع)، استغنا عنها بـ (ترك). وأشباه ذلك كثير»<sup>(٤١)</sup>.

وقال معللاً عدم استعمال العرب الفعل (فَقُرَّ)، والفعل (شَدَّدَ)، والفعل (حَمَرَ)، والفعل: (رَفَعَ). قال: «ولم نسمعهم قالوا: (فَقُرَّ)، كما لم يقولوا في الشديد (شَدَّدَ). استغناوا بـ (اشتَدَ)، و(افتقر)، كما استغناوا بـ (احمار) عن (حَمَرَ) .... ولم نسمعهم قالوا: (رَفَعَ)، وعليه جاء (رفيع). وإن لم يتكلموا به، واستغناوا بـ (ارتفاع)»<sup>(٤٢)</sup>.

واضح أن التعليل بالاستغناء إنما هو تعليل بذوق العربي صاحب اللغة. وبحسه اللغوي في تصرفه في لغته.

### ثامناً: التعليل بالمعنى

قال سيبوه ناقلاً تعليل الخليل عدم الجزم بـ (إذا): «وسأله عن (إذا)، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) .... ويبين هذا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً: الاترى أنك لو قلت: (آتيك إذا أحمر البُسرُ). كان حسناً، ولو قلت: (آتيك إن أحمر البُسرُ). كان قبيحاً. فـ (إن) أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجراء»<sup>(٤٣)</sup>. فعلة اهمال (إذا) عدم دلالتها على المعنى الذي تدل عليه (إن) الشرطية، فمعناها مخالف لمعنى (إن): لأن معنى (إذا) الدلالة على وقت معين غير مبهم، في حين أن (إن) مبهمة، ولا تدل على شيء معين.

وعلل الخليل عدم جواز نسبة النكرة واسم الاشارة بأن النسبة لا تكون إلا بأعرف الأسماء وبالتعيين والتخصيص في حين أن النكرة واسم الاشارة اسمان مبهمان؛ قال سيبوه ذاكراً تعليل الخليل: «هذا باب ما لا يجوز أن يندب: وذلك قوله: (وازْجِلَاهُ ويا زَجِلَاهُ). وزعم الخليل - رحمه الله - ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال. وقال الخليل - رحمه الله - إنما قبح لأنك أبهمت، الاترى أنك لو قلت: (واهذا)، كان قبيحاً؛ لأنك إذا ندب فانما

## التعليق عند الخليل وسيبوه حقائقه والجديد فيه

- ٢٧- البيت في ديوانه ص ١٠٧ برواية: (... ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً).
- ٢٨- الكتاب. وسيبوه ج ٣ ص ١٠١ - ١٠٠.
- ٢٩- سورة المنافقين. الآية ١٠.
- ٣٠- الكتاب. وسيبوه ج ٣ ص ٥٢٥.
- ٣١- المصدر السابق ج ١ ص ١٧.
- ٣٢- المصدر السابق ج ١ ص ١٤.
- ٣٣- المصدر السابق ج ١ ص ١٤.
- ٣٤- المصدر السابق ج ١ ص ٢٥.
- ٣٥- المصدر السابق ج ٣ ص ٣٣.
- ٣٦- المصدر السابق ج ٣ ص ٦٠.
- ٣٧- المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٧.
- ٣٨- المصدر السابق ج ١ ص ٣٩٣.
- ٣٩- المصدر السابق ج ١ ص ٣٩٣.
- ٤٠- المصدر السابق ج ١ ص ٢٥٧.

### المصادر

- ١- الإيضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك. دار الفنايس - بيروت سنة ١٩٧٣.
- ٢- الخصائص. لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي - بيروت. سنة ١٩٥٢.
- ٣- ديوان زهير بن أبي سلمى المزني - دار بيروت - سنة ١٩٨٦.
- ٤- الكامل في اللغة والأدب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق حنا الفاخوري دار الجليل. بيروت. سنة ١٩٩٧.
- ٥- الكتاب. وسيبوه، تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. سنة ١٩٧٧.
- ٦- لسان العرب. لابن منظور. دار احياء التراث العربي - بيروت. سنة ١٩٩٩.

\* \* \*

أن التعليق عند الخليل وسيبوه يتسم باللطفة والأصالة، وعدم التأثر بكل ما هو غريب عن الذوق اللغوي، وعدم الخروج من أجواء الدرس اللغوي وطبيعة أرباب اللغة.

### الهوامش

- ١- الإيضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزجاجي ص ٦٦. دار الفنايس. بيروت. ١٩٧٣.
- ٢- الكامل في الأدب. لأبي العباس المبرد ج ٢ ص ١٠٤. دار الجليل. بيروت ١٩٩٧.
- ٣- الخصائص. لابن جني ج ١ ص ٣٠٩، ٣٠٤، ٣٠٣.
- ٤- الكتاب. وسيبوه ج ٣ ص ٣٠٢. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٧.
- ٥- الخصائص. لابن جني ج ١ ص ٤٨.
- ٦- المصدر السابق ج ١ ص ٥١.
- ٧- يعني الفعل الماضي.
- ٨- أي: قاسم الفاعل.
- ٩- أي: غير معنى المشاهدة.
- ١٠- أي: الأسماء التي لا تشبه الفعل. فلا تعمل.
- ١١- الكتاب. وسيبوه ج ١ ص ١٧٢ - ١٧١.
- ١٢- الخصائص. لابن جني ج ١ ص ٣٠٤.
- ١٣- سورة يوسف. الآية ٣١.
- ١٤- سورة المجادلة. الآية ٢.
- ١٥- الكتاب. وسيبوه ج ١ ص ٥٧.
- ١٦- المصدر السابق ج ١ ص ١٤٧.
- ١٧- المصدر السابق ج ١ ص ٤٣٦.
- ١٨- المصدر السابق ج ٣ ص ٤٧٧ - ٤٧٨.
- ١٩- معنى (يطوهم الطريق): أن يوتهم على طريق المارة، فلن جاز في الطريق رأهم.
- ٢٠- المصدر السابق ج ١ ص ٢١١.
- ٢١- المصدر السابق ج ٤ ص ١١٣ - ١١٤.
- ٢٢- المصدر السابق ج ١ ص ٤٢٥.
- ٢٣- المصدر السابق ج ٣ ص ٢٣٩.
- ٢٤- المصدر السابق ج ٣ ص ٥٢٩.
- ٢٥- المصدر السابق ج ١ ص ٢٨١.
- ٢٦- سورة المنافقين. الآية ١٠.